شهريـــات

(١) المقاومـــة الفلسطينية

فلسطين في الامم المتحدة

بعد سنة من اعتلاء منظمة التحرير الفلسطينية منبر الجمعية العمومية للامم المتحدة عضوا مراقبا في دورتها التاسعة والعشرين والنصر الفلسطيني الذي تحقق في تلك الدورة بالقرار ٣٢٣٦ الـذي اعترف بـ م ت ف ممثلة للشعب الفلسطيني ، بعد سنة من ذلك اتخذت الجمعية العمومية في دورتها الثلاثين عددا من القرارات تعزز قرارهـا السابق الذكر وتضيف رصيدا جديدا للنضـال السياسي والدبلوماسي الذي تخوضه م ت ف .

بدأت المعركة السياسية في اطار اللجنة الاجتماعية للامم المتحدة التي صوتت في ١٧ تشرين الاول على توصية للجمعية العمومية استعرضت في مقدمتهـا قرارا للجمعية العمومية اتخذته في العام ١٩٦٣ حول الغاء كافة اشكال التفرقة العنصرية ، والذي يقضي بان كل نظرية تدعو الى التمييز والاستغلال العنصري هي نظرية زائفة عمليا ومدانة اخلاقيا وتشكل حالة خطرة اجتماعيا ، كمـا استعرضت التوصية قرار الجمعية العمومية في العام ١٩٧٣ الذي ادان التحالف غير المقدس القائم بين العنصرية في جنوب افريقيه وبين الصهيونية ، وخلصت الـى « ان الجمعية العمومية للامم المتحدة اخذة بعـين الاعتبار كل هذه القرارات ... تقرر اعتبـار الصهيونية شكلا من اشكال العنصرية والتمييـز العنصري » . وقد صوتت لجانب القرار سبعـون دولة وصوتت ضده عشرون .

وكان منتظرا عرض هذا القرار على الجمعية العمومية لياخذ صيغته النهائية . وقد قامت اسرائيل بحملة دبلوماسية واسعة لمنع اقراره حال عرضه . وتالت دوائر القدس (كما نقلت ذلك « وصرف »/ « النهار » ١٠/٢٣) ان الدبلوماسية الاسرائيلية تبذل جهودها لتكسب الى صفها الوفود التي امتنعت عن التصويت في اللجنة وتلك التي لم تشترك فـي التصويت . واشارت هذه الدوائر الى ان الحملة تستهدف ايضا الدول التي صوتت ضد هذ القرار للتاكد من انها لن تتاثر « بالجهود المربيـة والسوفياتية » . كما قامت الولايات المتحدة مـن جانبها بجهد مماثل واعلن الرئيس الاميركي فورد ، في مادبة اقيمت في سان فرنسيسكو ، انه سوف ينظر شخصيا بعدم رضا الى اي تصويت للجمعية العمومية للامم المتحدة في شان اعتبار الصهيونيـة شكلا من اشكال العنصرية وان الولايات المتحدة « ستحول دونه » (« السفير » ١٠/٣١) .

غير انه بجانب السعي لادانة الصهيونية كحركة عنصرية كان هناك جهد اخر يبذل للخروج بقرارات ايجابية اخرى من شانها تدعيم القرار ٣٢٣٦ الذي اتخذته الجمعية العمومية في العام الماضي .

وكانت مصر الهادئة من تحركها السياسي الـى اشراك م ت ف في مؤتمر جنيف على اساس القرار ٢٤٢ قد تقدمت بمشروع قرار الى الجمعية العمومية نص على ما يلي :

« الجمعية العامة وقد درست البند المتعلـق بالمسالة الفلسطينية ، واذ تقدر ضرورة التوصـل الى سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط باسرع ما يمكن ، واذ تؤمن بان تحقيق الحقـوق المشروعة للشعب الفلسطيني طبقا لمبادىء الميثاق واهدافه هو شرط ضروري للتوصل الى سـلام عادل ودائم في الشرق الاوسط ، واذ تاخذ فـي الاعتبار ان مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الاوسط يجب ان يتم في القريب العاجل بحضور كافـة الاطراف المعنية لمعالجة مشكلة الشرق الاوسط من كافة جوانبها بهدف التوصل الى تسوية عادلـة ودائمة : (١) تدعو الى اشراك م ت ف ممثلـة الشعب الفلسطيني في اعمال مؤتمر جنيف للسلام